

العراق: استكمال محاكمة منظمة حرية المرأة في العراق

في 17 أيلول 2020، ستعقد الجلسة الثالثة لمحاكمة منظمة حرية المرأة في العراق، والتي ستأخذ مكان في محكمة بداءة الكرامة في بغداد. المنظمة تواجه خطر الحل بناء على ادعاءات بتأسيس دور إيواء للنساء بما يخالف قانون المنظمات غير الحكومية العراقي

منظمة حرية المرأة في العراق هي منظمة تعني بحقوق الإنسان، تعمل على تعزيز و حماية المرأة و أعضاء مجتمع الميم الذين يواجهون العنف أو يتعرضون لنوع آخر من الخطر. بحيث تدير المنظمة دور إيواء في عدة مدن عراقية لضحايا العنف المنزلي و ضحايا الاعتداءات الجنسية، و أيضا للأقليات الجنسية

بعد عقد جلسة حاكمة في 22 يناير 2020، و الجلسة الثانية في 2 من آذار 2020، تم تعيين جلسة المحاكمة الثالثة في 17 أيلول 2020 للنظر في دعوى حل المنظمة. في 9 من يناير 2020، قام الممثل القانوني للأمين العام السابق لمجلس الوزراء بتقديم لائحة لمحكمة بداءة الكرامة، يطلب من خلالها بسحب الترخيص الحكومي لمنظمة حرية المرأة و حل المنظمة، بحيث تم الادعاء بأن المنظمة قامت بخرق قانون رقم 12 لسنة 2010 بشأن المنظمات غير الحكومية العراقي. بحيث أن اللائحة تدعي بأن المؤسسة قامت بتأسيس بعض من دور الإيواء دون موافقة الحكومة. كما أن المنظمة تواجه الاتهام بأنها منخرطة بالعمل السياسي بسبب قيام بعض من أعضائها بالمشاركة في المظاهرات السلمية التي بدأت في بغداد منذ تشرين الأول 2019

كما أن المضايقات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في المنظمة قد زادت بشكل ملحوظ خلال الأشهر الماضية. بحيث قد تلقى العديد منهم تهديدات من خلال الهاتف و مواقع التواصل الاجتماعي، وقد شملت تهديدات بالخطف أو الاغتيال، بسبب ممارستهم لنشاطاتهم الحقوقية

إن منظمة فرونت لاين ديفنדרز تعبر عن بالغ قلقها بسبب المضايقات القضائية و الدعوى لحل منظمة حرية المرأة، و حول التهديدات التي وصلت لبعض أعضاء منظمة حرية المرأة، إن فرونت لاين ديفنדרز تؤمن بأنه يتم استهداف المنظمة فقط بسبب عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان و حقوق المستضعفين في العراق

منظمة فرونت لاين ديفنדרز تحت السلطات العراقية على

إسقاط التهم ضد منظمة حرية المرأة بشكل عاجل، بحيث أن الدافع الوحيد لهذه التهم هو العمل السلمي و الشرعي للمنظمة في الدفاع عن حقوق الإنسان

إجراء تحقيق عاجل شامل و نزيه، حول محاولة الاعتقال و التهديد ضد بعض من أعضاء منظمة حرية المرأة، مع الأخذ بعين الاعتبار نشر نتائج هذا التحقيق، و إحضار المسؤولين للعدالة ضمن المعايير الدولي

ضمان أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان في العراق قادرين في جميع الظروف- على القيام بأنشطتهم المشروعة في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الأعمال الانتقامية وبدون أي قيود بما في ذلك المضايقات القضائية